

(١٥٧) وعنه أنه سُئِلَ عن رجلين باع كل واحدٍ منهما حصَّته من دارٍ بحصَّةٍ لصاحبها من دارٍ أخرى ، قال : ذلك جائزٌ إذا عَلِمَا جميعاً ما باعاه واشترياه ، فإن لم يعلماه أو لم يعلمه أحدهما ، فالبيع باطلٌ .

(١٥٨) وعن علي (ص) أنه سُئِلَ عن رجلين اشتريا سلعةً من رجل ، وذهبا ليأتياه بالثمن ، فأتاه أحدهما به ، وقال له أن يقبض السلعة إذا دفع الثمن كاملاً ، فإن جاء بعد ذلك صاحبه يطلبه ، فليس له ذلك ، إلا أن يدفع إلى شريكه نصفَ الذي أدَّاه .

(١٥٩) وعنه أنه سُئِلَ عن رجل كان عاملاً للسلطان فهلك ، فأخذ بعضٌ وكَلِّه لما كان على أبيه ، فانطلق الولدُ ، فباع داراً من تركَةِ أبيه وأدى ثمنها إلى السلطان ، وسائرُ ورثة الأب حضورٌ للبيع لم يبيعوا ، هل عليهم في ذلك شيءٌ قال (ع) : إن كان إنما أصاب تلك الدار من عمله ذلك ، وغُرمَ ثمنها في العمل ، فهو عليهم جميعاً ، وإن لم يكن ذلك ، فَلَيْسَ لَمْ يَبِعْ من الورثة القيامُ بحَقِّهِ ، ولا يجوز أخذُ مالِ المسلم بغيرِ طيبِ نفسٍ منه .

(١٦٠) وقد روينا عن رسولِ الله (صلع) أنه قال في حِجَّةِ الوداع : دماؤكم وأموالكم عليكم حرامٌ كحرمةِ يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا .

(١٦١) وعن علي (ص) أنه قضى في وليدةٍ باعها ابنُ سيدها^(١) فأَنكَرَ

= فلا يصلح فإن جهل وأخذه وباعه بأكثر من ثمنه ، رد على صاحبه الأول ما زاد ، فإن باعه من البائع الأول بيماء ، فنقصه من الثمن الذي اشتراه فذلك جائز ، ولا يجوز أخذ فدية في إقالة إلا مباحة بمقد ثان ، حاشية .

(١) حش ي - من مختصر المصنف : من اشترى جارية بعبد وتقايضا فأعتقها المشتري ثم وجد العبد حراً فعتق الجارية فأخذه (هذا) باطل .